

دراسة وتحقيق حول فاء السببية

ووجوه استعمالها

د. سيد علي فلاورجاني

- ١ -

مقدمة:

إنّ للأدوات سواء العاملة منها وغير العاملة، دوراً بارزاً في تبين المعنى وفي إعراب الجمل، وربط كلّ بالأخرى لانعقاد كلام كامل مفيد لمعنى يصحّ السكوت عليه؛ فالحروف وإن حدّدت بأنّها تدلّ على معنى في غيرها (الرضي، شرح الكافية، ج ١ ص ٢٨) ويجب أن ينضمّ إلى أحد قسيميها أو كليهما فهي لا تقلّ أهميّة منهما؛ فإنّ الجمل في إفادتها المعاني المختلفة وفي ربط بعضها ببعض بحاجة ماسّة إلى الحروف، ولولاها لاختلّ معناها؛ لذلك يجب التدقيق في معانيها ومواضع استعمالها، وفيما تزيد إلى الكلام من معنى وتكسوه من أسلوب. ومن أهمّ حروف المعاني حروف العطف، التي بها يستغني الكاتب أو المتكلّم عن تكرار العامل، إذا كان العطف من نوع عطف المفرد على المفرد، وبها ترتبط الجمل إذا كان العطف من نوع عطف الجملة على الجملة. ومن أهمّ حروف العطف تداولاً في الكتابة والخطابة هي الواو والفاء وثمّ وحتى التي تشترك بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنى (الأشموني، ج ٢، ص ٤١٥).

ولما كانت الفاء من بينها تستخدم في الكلام لأغراض هامة تحتاج إلى إمعان النظر فيها وكشف النقاب عنها، اعتمدتُ على عرض هذا البحث

عسى أن ينجلي به بعض الجوانب الغامضة من هذه الكلمة الأحادية^(*) التي تعطي الكلام وجوهاً من المعنى؛ فنبداً بالكلام على أقسام الفاء، ثم نتفحص عن «فاء السببية» بين هذه الأقسام، والدور الذي توفيه في إفادة بعض الأساليب النحوية كما يلي:

وجوه الفاء:

ذكر النحويون للفاء ثلاثة وجوه (الإرليي، ص ٦٥):

الأول: أن تكون عاطفة؛ وهي على قسمين: أ. العاطفة مفرداً على مفرد؛

وتفيد:

١- اشتراك المعطوف عليه والمعطوف في الإعراب والحكم؛ نحو: جاء زيد وعمرو؛ فإنّ الفاء تدلّ على أنّ «زيد» و«عمرو» مشتركان في حكم المحيىء وفي إعراب الرفع على الفاعلية.

٢- الترتيب؛ أي وقوع الحكم المنسوب إلى المعطوف بعد الحكم المنسوب

إلى المعطوف عليه؛ وهو على قسمين:

أ. إذا دخلت الفاء على الأسماء الجامدة فالترتيب في ملابسة المعطوف لمدلول عامل المعطوف عليه ففي المثال المذكور أنّفاً تدلّ الفاء على أنّ محيىء عمرو، وهو الحكم المشترك بين المتعاطفين، وقع بعد محيىء زيد.

ب. إذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب في تحقّق مصادر تلك الصفات؛ نحو: جاء زيد الأكل فالنائم. فالفاء تدلّ على أنّ النوم تحقّق لزيد بعد الأكل. وإذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف

(*) [الفاء - ومثلها بقية حروف المعجم - تؤنّث على نية (كلمة)، وتذكّر على نية (حرف) ومعنى كلمة أحادية: أي مكوّنة من حرف واحد؛ لأن الكلمة: اسم وفعل وحرف/المجلة].

مختلف فالترتيب في تعلق مدلول العامل لموصوفاتها كما في الجوامد (رضي الدين شرح الكافية، ج ٤ ص ٢٠٧)؛ وفيها إمّا بيان لما بين الصفات من التفاوت؛ نحو: «خذ الأكمل فالأفضل» وإمّا بيان لما بين الموصوفات من التفاوت؛ نحو: «رحم الله المخلّفين فالمقصّرين [ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب الباب ١، حرف الفاء ص ٢١٦]».

٣- التعقيب، وهو في كلّ شيء بحسبه؛ فتارة يعني ذلك ملابسة المعطوف لحكم المعطوف عليه بدون مهلة وتراخ؛ نحو المثال المتقدّم (جاء زيد فعمرو) إذا وقع مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا تراخ ومهلة. وتارة يعني ملابسته بدون تراخ عمّا يتطلّبه وقوع حكم المعطوف عليه من المهلة؛ نحو: «دخلت البصرة فبغداد» إذا لم تُقيم في البصرة ولا بين البلدين (ابن هشام، المرجع نفسه، ص ٢١٦).

ب. العاطفة جملة على جملة وتفيد:

١- التشريك بين الجملة المعطوف عليها والجملة المعطوفة في الموقع الإعرابي دون الحكم والإسناد؛ لأنّ الجملة لا تقع محكوماً عليها ولا مسنداً إليها في رأي أكثر النحويّين (ابن هشام الأنصاري، المرجع نفسه، الباب الثاني، ص ٥٥٩).

٢- الترتيب، وهو إمّا ترتيب معنوي كما في عطف المفرد على المفرد؛ نحو: «توضّأت فضليّت»، وإمّا ترتيب ذكري؛ وهذا في عطف مفصّل على مجمل؛ نحو: قوله تعالى: «فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً» [النساء؛ ٤، ١٥٣].

٣- التعقيب؛ وهو في كلّ شيء بحسبه؛ فتارة يعني ذلك وقوع مضمون الجملة المعطوفة بعد مضمون الجملة المعطوف عليها بدون مهلة وتراخ كما في

عطف المفرد على المفرد؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَرَأَى إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ...﴾ [الذاريات؛ ٥١، ٢٦ - ٢٧]. فَإِنَّ الْفَاءَ فِي قَرَّبَهُ تَفِيدُ وَقَوْعٌ مضمون جملة «قَرَّبَهُ» عقب وقوع مضمون جملة «جاء بعجل». وتارة يعني وقوع مضمون جملة المعطوف بدون تراخٍ عمّا يتطلّبه وقوع مضمون الجملة المعطوفة من المهلة؛ نحو: «تزوَّج فلان فُوُلِدَ له» إذا لم يكن بينهما إلاّ مدّة الحمل. (ابن هشام الأنصاري، المرجع نفسه، الباب الأوّل، ص ٢١٤).

الثاني: (من أوجه الفاء) أن تكون رابطة للجواب؛ وهي التي تدخل على جوابٍ يمتنع جعله شرطاً، وهو الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها جامد أو إنشاء أو ماضٍ لفظاً ومعنى، أو ماضٍ مقرون بقد، أو مضارع مقرون بحرف استقبال أو بحرف له الصدر (الأزهري، خالد، ج ٢ ص ٢٤٩)؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَمْسَسَكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام؛ ٦: ١٧]. وتدخل أيضاً على خبر المبتدأ الذي يكون موصولاً وخبره مسبّب عمّا في صلته من السبب، وعلى خبر ما يشابه الموصول بصوره المذكورة في المراجع النحوية (الصّبّان، ج ٢، ص ٣٤٨) و(ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١ ص ٣١٢)؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّهُمَا...﴾ [النساء؛ ٤: ١٦].

الثالث: (من أوجه الفاء) أن تكون زائدة؛ وهو مختلف فيه، فسيبويه لا يثبتها، والأخفش يميزه مطلقاً، ويقيّد الفراء الجواز بكون الخبر أمراً أو نهيّاً؛ نحو: ﴿هَذَا فَلْيُدْوَ قُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾ [ص؛ ٣٨: ٥٧]؛ فعلى رأيه يكون «فليدوقوه» خبر، والفاء زائدة على الخبر. والمالكون يعتبرون «حميم» خبراً وجملة «فليدوقوه» معترضة بينهما (ابن هشام الأنصاري المرجع نفسه، ص ٢٢٠).

وبعد هذا الموجز حول وجوه الفاء مستخرجة من طيّات كتب النحو حان

الوقت لأن نبحت عن فاء السببية بين هذه الوجوه وننظر، أهي وجه غير تلك الوجوه أم داخله في أحدها؛ وإليك الآن تفصيل البحث:

لفاء السببية وجهان من الاستعمال: وجه عامّ ووجه خاصّ؛ ففي وجهها العامّ هي التي يستدلّ على أنّ ما بعدها مسبّب عمّا قبلها؛ وبهذا المعنى تشمل العاطفة جملة على جملة تكون الجملة المعطوفة مسببة عن الجملة المعطوف عليها، وتشمل أيضاً فاء الرابطة، وبوجه عامّ كلّ فاء ضمّنت معنى السببية. وفي وجهها الخاصّ هي التي تدخل على الفعل المضارع الواقع في جواب نفي أو طلب من الأمر والنهي والتمنيّ والعرض والتحضيض (الأشموني، ج ٢، ص ٥٤٦)، و(الفاكهي، ج ١ ص ١٦٢-١٦٧). فنبداً أولاً بالبحث حول فاء السببية في استعمالها العامّ، ثمّ يأتي البحث عنها في استعمالها الخاصّ إن شاء الله تعالى:

أ. حكم فاء السببية في استعمالها العامّ: أشرنا آنفاً أنّ معنى السببية يوجد ضمن استعمالها في العطف وفي جواب الشرط؛ أمّا دلالتها على السببية في جواب الشرط فقد استقصى النحاة البحث عنه، وشرحوه وبينوه (السيوطي، البهجة المرضية، ص ١٩٢) و(الأشموني، ج ٣ ص ٥٨٧)، و(ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ٣١٢). وأمّا دلالتها على السببية ضمن استعمالها في العطف فهي أمر يبدو أنّه بحاجة إلى البحث والتفصيل.

والكاتب يحاول بعون الله تعالى أن يكشف النقاب عن بعض أساليب نحوية تفيدها فاء السببية العاطفة جملة على جملة؛ وأمّا الفاء العاطفة مفرداً على مفرد فهي تفيد الترتيب والتعقيب، ولم يذكر النحاة أنّها تفيد السببية؛ بل على العكس قيّدوا العاطفة المفيدة للسببية بعطف الجملة على الجملة ممّا يدلّ على أنّها لا تفيد السببية إلاّ إذا عطفت جملة على جملة (ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣،

ص ٢١٠) و(الرضي، شرح الكافية، ج ٤، ص ٦٧). وهو كذلك؛ ومما يقرب قولهم إلى الصّحّة أنّ العامل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف، وقد أغنى حرف العطف عن تكراره، ولا يجوز أن يكون العامل الواحد تارة سبباً؛ وهذا عند دخوله على المعطوف عليه، وتارة مسبباً، وذلك عند دخوله على المعطوف؛ ولذلك لا يفهم السامع في عُرف التخاطب من قولك «جاء زيد فعمر» إلاّ مجيء الثاني بعد الأوّل بلا تراخ وتأخير، ولا يُفهم منه سببية مجيء زيد لعمر؛ أما إذا كرّر المتكلم العامل وساق الكلام مساق عطف الجملة على الجملة، وقال: «جاء زيد فجاء عمرو» فإنّ السامع يفهم منه سببية مجيء الأوّل للثاني؛ وكذلك تحتل الفاء معنى السببية إذا عطفت وصفاً على وصف يكون مسبباً عن الوصف الأوّل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسَلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل؛ ٣٥: ٢٧]؛ فقد عطف «ناظرة» على «مرسلة» - وهما وصفان مشتقان - بالفاء التي تفيد سببية وصف الإرسال المعطوف عليه لوصف النظر المعطوف.

فتبيّن بذلك أنّ الفاء العاطفة جملة على جملة أو وصفاً على وصف أحياناً تفيد معنى السببية، وهذا كلّ ما ذكره النحاة حول فاء العاطفة جملة على جملة، مشيرين إلى معنى السببية فيها، دون أن يفصلوا القول فيما يؤول إليه الجملتان اللتان يتوسّطهما الفاء العاطفة السببية؛ وهذا هو الأمر الذي نريد تفصيله وكشف اللثام عنه في السطور التالية:

الأساليب النحويّة التي تفيدها فاء العاطفة السببية حسب توسّطها بين أنواع الجمل:

١- إذا وقعت الفاء العاطفة السببية بين الجملتين الخبريتين المبدوتين بالمضارع وكان ما قبلها سبباً لما بعدها فهي ترادف وتفيد معنى «(إنّ) الشرطيّة؛

والجملة المقدّمة عليها بمنزلة الشرط والجملة الواقعة بعدها بمنزلة الجزاء؛ نحو: «يقوم زيد فيغضب عمرو» فإنّ هذا الكلام مساو لقولك: «إن يقيم زيد يغضب عمرو»؛ ومنه قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى؛ ٨٧: ٦] فإنّ هذا الكلام مساو من جهة أصل المعنى لقولك: «إن نقرئك فلا تنسى» أو «إذا قرأتك فلا تنسى»؛ فإنّ إقراء الله سبحانه سبب لعدم عروض النسيان على النبيّ ﷺ؛ وعلى هذا تصير الجملة المعطوف عليها بالفاء والمعطوفة بها بمنزلة كلام واحد يُغني وجود الرابط في إحداها عن وجود الرابط في الأخرى، إذا وقعتا موقع ما يحتاج إلى الرابط من صلة أو صفة أو خبر أو حال؛ نحو: «الذي إن يطر يغضب زيد الذباب» فإنّ الجملة المعطوف عليها مشتملة على ضمير الوصول ومغنية عن لزوم الضمير في الجملة المعطوفة؛ لأنّ فاء السببية جعلت الجملتين بمنزلة كلام واحد، ومثابة: «الذي إن يطر يغضب زيد الذباب»، ولو كان بدل الفاء الواو لكانت كلّ من الجملتين بحاجة إلى الضمير لترتبط بالوصول؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما ذكر ممّا يحتاج إلى العائد. (ابن مالك، التسهيل، ج ٣، ص ٢١٢) و(الرضي، شرح الكافية، ج ٤، ص ٤١٦).

٢- إذا وقعت الفاء العاطفة السببية بين الجملتين الخبريتين الماضويتين وكان ما قبلها أيضاً سبباً لما بعدها كما في الأسلوب الأوّل، فهي ترادف وتفيد معنى «لما» الشرطيّة الظرفيّة؛ نحو: «اجتهد سعيد في دروسه فنجح في الامتحان»؛ فإنّ هذا الكلام مساو لقولك: «لما اجتهد سعيد في دروسه نجح في الامتحان»، ومنه قوله تعالى: ﴿..وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ...﴾ [البقرة؛ ٢: ٢٢] فإنّ هذا الكلام من جهة أصل المعنى دون النظر إلى الوجوه البلاغيّة مساو لقولك «لما أنزل من السماء ماء أخرج به من الثمرات رزقاً لكم».

وهذا الأسلوب يوجد بكثرة في الكلام المعجز وفي الكلام الفصيح؛ منه أيضاً قوله تعالى في: (البقرة؛ ٢: ٣٧، وهود؛ ١١: ٦٧، والكهف؛ ١٥: ٥، والقصص؛ ٢٨: ١٥، وص؛ ٣٨: ٢٥ وغيرها).

٣- إذا وقعت الفاء العاطفة السببية بين الجملتين المختلفتين بالخبرية والإنشائية، وكان ما قبلها جملة خبرية وما بعدها جملة إنشائية، وكان ما قبلها سبباً لتحقق مضمون ما بعدها؛ فهذه الفاء موضع خلاف بين النحويين من جهة الاستعمال، وإن كانت غير مختلف فيها من جهة المعنى؛ فالذين يقولون بجواز عطف الإنشاء على الخبر لا يشترطون اتحاد المتعاطفين من جهة الخبرية والإنشائية، فقياس قولهم جواز اعتبار الفاء عاطفة؛ فلا بأس بأن يقال في مثل: [إنّ زيداً فاضل فأكرمه] «إنّ فاء السببية في مثل هذا الأسلوب أيضاً عاطفة كالألويين السابقين، فقد عطفت جملة «أكرمه» الإنشائية على الجملة الخبرية [إنّ زيداً فاضل] عطف الخبرية على الإنشائية. وأمّا الذين لا يميزون عطف الإنشاء على الخبر فاعتبار الفاء عاطفة موضع إشكال عندهم؛ يقول ابن هشام في نهاية البحث عن الفاء الزائدة (مغني اللبيب، الباب ١، حرف الفاء، ص ٢٢١): «الفاء في نحو: [خرجت فإذا الأسد، زائدة لازمة عند الفارسي وعاطفة عند مبرمان وأبي الفتح، وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق، ويجب عندي أن يحمل على ذلك [أي السببية المحضة] مثل [إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحُرْ] [الكوثر؛ ١٠٨: ١ و ٢]، ونحو: [إيتني فيني أكرمك]؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها». فتلاحظون أنّ ابن هشام انتبه إلى المشكلة؛ حيث قال: إنّ اعتبار الفاء عاطفة في الآية يُوقعنا في مشكلة عطف الخبر على الإنشاء، واعتبارها زائدة

يستلزم دعوى حُسن إسقاطها، وهو غير حسن في مثل هذه المواضع، فيجب في زعمه أن تحمل الفاء على السببية المحضة. ولكن هل فيما اقترحه من حمل الفاء على السببية المحضة حلّ لهذه المشكلة؟. الحقيقة أنّ اقتراحه لا يحلّ المشكلة؛ لأنّ لا نشكّ في أنّ الفاء في مثل هذا الأسلوب للسببية، إنّما المشكلة في وجه استعمالها؛ ولا تخلو الفاء على ما ذكره هو نفسه من أحد الأوجه الثلاثة، وهي كونها للعطف ولربط الجواب بالشرط أو بشبه الشرط. (ابن هشام المرجع نفسه، ص ٢١٣ - ٢١٩)؛ فقد ردّ أن تكون الفاء في مثل الآية المذكورة عاطفة كما ردّ أن تكون زائدة، فبقي أن تكون رابطة؛ فهل يجوز أن تكون رابطة في مثل هذا الأسلوب؟؛ نقول في الجواب نعم، وبكل تأكيد، ولا مانع من حمل الفاء على أنّها رابطة؛ على أن تُنزّل جملة السبب قبلها منزلة الشرط أو دالة على الشرط المحذوف، والجملة الإنشائية بعدها جواب لذلك المنزّل منزلة الشرط أو الشرط المحذوف؛ فقله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ...﴾ [الكوثر؛ ١٠٨: ١ و ٢]، من حيث الأسلوب في تأويل «إن كنا قد أعطيناك الكوثر فصلِّ لربك؛ ويقوي هذا التأويل وأنّ الفاء في مثل هذه المواضع رابطة ما قد أشار إليه الزمخشري (الكشاف، ج ٣، ص ٢١٠) ذيل الآية ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت؛ ٢٩: ٥٦]؛ يقول: «فإن قلت: ما معنى الفاء في ﴿فاعبدون﴾ وتقدم المفعول؟ قلت: الفاء جواب شرط محذوف؛ لأنّ المعنى: إنّ أرضي واسعة، فإن لم تُخلصوا العبادة لي في أرض فأخلصوها في غيرها، ثمّ عوّض من حذفه تقدم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص»؛ ولو كان ابن هشام قد لاحظ كلام الزمخشري هذا لصرّح بأنّ الفاء في الآية ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ...﴾ هي فاء الرابطة ولم يسمّها فاء السببية المحضة.

٤- إذا وقعت الفاء العاطفة السببية بين الجملتين المختلفتين بالخبرية والإنشائية، وكان ما قبلها جملة إنشائية وما بعدها جملة خبرية - عكس الأسلوب السابق ، وكان ما بعدها سبباً لتحقق مضمون ما قبلها؛ وبعبارة أخرى تبادلت الجملتان في الأسلوب السابق مكانهما في هذا الأسلوب مثل قولك: «أكرم زيداً فإنه فاضل» فما معنى هذا الفاء وما هو حكمها؟. أمّا معناها فهو بقرينة تبادل مكان السبب والمسبب عكس معناها في الأسلوب السابق، أي إنّها تفيد سببية مدخولها لما قبلها ولذلك يقول الرضي (شرح الكافية، ج٤، ص٤١٢): «وكثيراً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعدها سبباً لما قبلها...».

أمّا حكمها فهو أمر يحتاج إلى شيء من البحث والتفصيل كما يلي: إذا قلنا بجواز عطف الخبر على الإنشاء عكس الحالة السابقة فالفاء هذه تُعتبر عاطفة، عطفت جملة خبرية على جملة إنشائية، وهي كما ذكرنا تفيد سببية ما بعدها لما قبلها؛ ولهذا تسمى فاء التعليلية؛ فالسببية والمسببية معنى يُستفاد من سياق الكلام ومن مضمون الجملتين المتعاطفتين، والفاء تُفيد ربط كلّ من الجملتين بالأخرى. وإذا لم نقل بجواز عطف الخبر على الإنشاء فلا تخلو من أن تكون رابطة أو زائدة أو استئنافية (إذا قلنا بجواز مجيء الفاء في موضع الاستئناف [ابن هشام، مغني اللبيب، الباب ١ حرف الفاء، ص٢٢٢]؛ أمّا كونها رابطة فأمر ممتنع البتة؛ لأنّ فاء الرابطة تربط ما هو جواب أو جزء للشرط أو ما يشابه الشرط بالشرط، والأمر في هذا الأسلوب معكوس؛ لأنّ ما بعد الفاء مُنزل منزلة الشرط. فبقي أن تكون إمّا استئنافية - لا استئنافاً نحويّاً بل استئنافاً بيانيّاً؛ لأنّ هذا الموضع من مواضع شبه كمال الاتّصال (التفتازاني، مختصر المعاني، ص١٠٢)؛ لأنّ ما بعد الفاء في الحقيقة جواب عن سؤال مقدّر؛

فجملة «فإنه فاضل» في قولك «أكرم زيداً فإنه فاضل» جواب عن سؤال هو «لماذا أكرم زيداً» - وإما زائدة للتأكيد؛ لأنّ قولك «أكرم زيداً فإنه فاضل» يساوي من جهة إفادة معنى التعليل قولك «أكرم زيداً إنه فاضل»، و«أكرم زيداً لأنه فاضل» لأنّ سياق الكلام سياق التعليل؛ ولذلك يجيز النحاة (ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج ١، ص ٢٧٥) قراءة «أنّ» «بالكسر والفتح في موضع التعليل؛ منه قوله تعالى: ﴿...وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ...﴾ [التوبة؛ ١٠٣:٩]. ويمكن أن يُقال: «إنّ ما بعد الفاء على تقدير كونها استئنافية أو زائدة بمنزلة شرط محذوف الجواب، وما قبلها قرينة على الجواب المحذوف على قول البصريين؛ أو هو نفسه الجواب على قول الكوفيين؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَزُولَ يَمِينُكُمْ وَإِنْ اسْتَطَاعُوا﴾ [البقرة؛ ٢:٢١٧] أي إن استطاعوا فلا يزالون يقاتلونكم، (الأزهري خالد، ج ٢، ص ٢٥٣، والعكبري ج ١، ص ١٧٥، وابن الناظم، ص ٧٠٤)، وهذا وجه أشار إليه الرضي (شرح الكافية، ج ٤، ص ٤١٢) بقوله: «وهذه الفاء [في أكرم زيداً فإنه فاضل] تدخل على ما هو شرط في المعنى؛ كما أنّ الأولى [زيد فاضل فأكرمه] دخلت على ما هو جزء في المعنى، وذلك أنّك تقول: «زيد فاضل فأكرمه» وتعكس وتقول: «أكرمه فإنه فاضل».

ب. حكم فاء السببية في إطلاقها الخاصّ:

فاء السببية في إطلاقها الخاصّ هي الفاء الداخلة على المضارع المنصوب في جواب نفي أو طلب بأنواعه، من أمر ونهي واستفهام وعرض وتخصيص وتمنّ ورجاء (ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٣، ص ٢٢٩). وهذه الفاء من جهة المعنى لا شك أنّها سببية، ومن جهة الاستعمال موضع خلاف بين النحويين: فمنهم من اعتبرها الفاء العاطفة جملة على جملة؛ يقول الإربلي (جواهر الأدب،

ص ٦٥): «... وهي العاطفة جملة تقديرًا على جملة تحقيقًا، فتقدّر الكلام [قم فأكرمك] بقولك: [إن يكن منك قيام فأكرام مّي]»، فهو - وإن أصاب في هذا الرأي فتأويله لا يناسب المؤول؛ بل يصدق عليه فاء الرابطة، وكان ينبغي أن يؤول المثال المذكور بقولك: «ليكن منك قيام فليكن مّي إكرام» أو «يكون منك قيام فأكرام مّي لك»، كي يتحقق عطف الجملة على الجملة، ويصير ما بعد الفاء جملة، ومن ثمّ صالحًا لأن يكون معطوفًا على الجملة المتوهمّة ممّا قبلها حسب رأيه. ومنهم من اعتبرها الفاء العاطفة مفردًا على مفرد، وهذا هو ما يُستفاد من كلام سيبويه؛ يقول - ٦ - (ج ١، ص ٤٨٩) عند البحث عن قول القائل: «لا تأتيني فتحدّثني»: لم ترد أن تدخل الأوّل فيما دخل فيه الأوّل، فتقول: «لا تأتيني ولا تحدّثني» لكنك لما حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم، كأنك قلت: «ليس منك إتيان فحديث»؛ ويأتي الأشموني (ج ٣، ص ٥٦٥) بمثل هذا التأويل للمثال ممّا يُفهم تأييده له، ويعدّ الرضي (المصدر نفسه، ص ٦٨) هذا الوجه بقوله: «... لأنّ فاء السببيّة إن عطفت وهو قليل فهي إمّا تعطف الجملة على الجملة؛ نحو: «الذي يطير فيغضب زيد الذباب»؛ ولعلّ سبب ذلك - أي اختصاص فاء العاطفة إذا كانت سببيّة بعطف الجملة على الجملة - ما سبق في البحث عن الفاء العاطفة مفردًا على مفرد (ص ٤) من هذا المقال) من أنّ في عطف المفرد على المفرد تكرار عامل المعطوف عليه على المعطوف، ثمّ حذفه وإقامة حرف العطف مقامه، والعامل الواحد لا يمكن أن يكون في آن واحد سببًا ومسببًا. ومنهم من اعتبرها فاء الرابطة، واعتبر ما قبل الفاء بمنزلة جملة شرطية، وما بعد الفاء وهو المضارع المنصوب مؤول بالمصدر مبتدأ محذوف الخبر؛ فقولك: «زرني فأكرمك» في تأويل «إن تزرنني فأكرام لك

مئي) (الرضي، المصدر نفسه) ولعلّ هذا الوجه أقرب إلى الصحّة من القولين السابقين؛ لأنّ الفعل المضارع بدون الفاء بعد الأشياء السبعة (النفي والطلب بأقسامه) إذا كانت سبباً لتحقق المضارع يجزم على قيام هذه الأشياء مقام الشرط، أو على تضمينها معنى الشرط أو على إضمار شرط مستنبط من الأشياء السبعة (الأشموي، المرجع نفسه، ص ٥٦٨)؛ فقولك: «زرني فأكرمك» يساوي في أصل معناه قولك: «زرني أكرمك» فالأسلوبان يشتركان في إفادة ترتّب الإكرام على الزيارة، ويختلفان في وجود معنى التعقّب الذي يُستفاد من الفاء في الأسلوب الأوّل دون الثاني؛ فهو أسلوب أوكد وأبلغ لتحقيق معنى الترتّب من الأسلوب الثاني.

خاتمة البحث:

حول فاء الفصيحة وصلتها بفاء السببية:

البحث عنها وإن كان يتطلّب مقالاً على حدة فإننا نلمح إليه في هذا المقال بما له من صلة وثيقة بهذا البحث وندع تفصيله لفرصة أخرى:

ففاء الفصيحة في مصطلح البلاغيين والنحاة هي الفاء التي تنبئ عن محذوف (العالمي الصمدية ضمن مجموعة جامع المقدمات، ج ٢، ص ٦٠٠)؛ وهذا المحذوف أحياناً يكون شرطاً، وأحياناً جملة معطوفاً عليها؛ وإمّا تُسمّى فصيحة لأنّها تُفصح أي تُعرب عن ذلك المحذوف شرطاً كان أو معطوفاً عليها، أو لأنّها لا ترد إلاّ من فصيح لعدم معرفة غيره بمواردها (الدسوقي، محمّد بن عرفة، ج ١، ص ١٤٠).

وإذا تأملنا الأمثلة التي أوردتها علماء البلاغة والبيان لهذه الفاء وجدناها لا تختلف في أكثرها عن فاء السببية؛ فقد ذكروا من أمثلتها ممّا هو ينبئ عن جملة

معطوف عليها محذوفة قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ
 اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا...﴾ [البقرة؛ ٢: ٦٠]؛ يقول الزمخشري (الكشاف، ج ١،
 ص ٢٨٤): «الفاء متعلّقة بمحذوف أي فضرب فانفجرت، أو فإن ضربت فقد
 انفجرت، وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ»، وكذا قوله
 تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ...﴾ [البقرة؛
 ٢: ٢١٣]؛ فقد حذفت الجملة المعطوف عليها قبل «فبعث» أي «فاختلفوا
 فبعث الله»؛ كما قال الزمخشري (المرجع نفسه، ص ٣٥٥): «وإنما حذفت لدلالة
 قوله: «ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه» «وفي هذه الآية نرى الجملة
 المعطوف عليها المحذوفة هي سبب لما بعد الفاء، فقد دخلت هذه العبارة من
 الآية في شواهد الأسلوب الثاني من الأساليب التي ترادفها فاء السببية؛ وهو
 وقوع فاء السببية بين الجملتين الماضويتين؛ ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿... فَتَوَبُّوا
 إِلَىٰ بَارئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة؛
 ٢: ٥٤] يقول السكاكي (مفتاح العلوم، ص ١٣٤): «أي فامتثلتم فتاب
 عليكم»، فالفاء الثالثة هي فاء الفصيحة.

ومن أمثلتها ممّا هو ينبئ عن شرط محذوف قوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِن دُونِ
 اللَّهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ...﴾ [الشورى؛ ٤٢: ٩]؛ فيقدّر البلاغيون شرطاً محذوفاً
 هو: «إن أرادوا ولياً فالله هو الولي»، (السكاكي المرجع نفسه، ص ١٥٣،
 والزمخشري، المرجع نفسه، ج ٣، ص ٤٦١، والتفتازاني، المطول ص ١٩٣، ٢٣٠،
 والعلمي الحمصي، يس، حاشية التصريح، ج ٢، ص ١٥٣). والكاتب يرى أنّ
 هذه الآية من قبيل ما يكون ما بعد الفاء سبباً وما قبلها مسبباً. أي إن كان
 الله هو الولي فهل يتخذون من دونه ولياً؛ وعلى هذا تدخل الآية في الأسلوب

الرابع من الأساليب المذكورة للفاء العاطفة السببية.

ومن أمثلتها مَّا هو ينبئ عن شرط محذوف قوله تعالى: ﴿... فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا...﴾ [الأنفال؛ ٨: ٦٩]؛ يقول الزمخشري (المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٦٩): «(إن قلت: «ما معنى الفاء» قلت: «التسبب، والسبب محذوف؛ معناه: قد أبحث لكم الغنائم فكلوا مما غنمتم»، وهذا التأويل يصدق عليه الأسلوب الثالث من الأساليب التي أخرجناها للفاء والمعنى على هذا التأويل: «إن ثبت أيّ قد أبحث لكم الغنائم فكلوا مما غنمتم».

ويظهر بالتتبع فيما أطلق عليه البلاغيون مصطلح «فاء الفصيحة» أنّها ليست إلاّ الفاء العاطفة السببية بأقسامها التي سبق ذكرها في هذا المقال؛ غاية الأمر أنّ فاء الفصيحة لا يُطلق إلاّ على فاء العاطفة السببية التي حذف فيها إمّا السبب وإمّا المسبب.

محصلة:

الفاء العاطفة التي تفيد معنى السببية ترادف في معناها وأسلوب استعمالها أربعة أساليب نحوية، وبعبارة أخرى تستنبط من مواضع استعمالها قواعد نحوية هي:

- ١- إذا اكتنفتها جملتان مضارعيتان (أي مبدوتان بالمضارع) تساوي في أصل معناها «(إن) الشرطية».
- ٢- إذا اكتنفتها جملتان ماضويتان فهي تساوي في أصل معناها «(لما) الظرفية التي تفيد (وجود لوجود) أو (وجوب لوجوب) (ابن هشام، مغني اللبيب، الباب ١ حرف اللام، ص ٣٦٩).
- ٣- إذا اكتنفتها جملتان مختلفتان بالخبرية والإنشائية والخبرية قبلها؛ فإذا لم

نقل بجواز عطف الخبر على الإنشاء فهي فاء الرابطة، والجملتان تساويان أسلوب الشرط والجزاء، وإذا قلنا بجواز عطف الإنشاء على الخبر فمن الممكن أن نعتبرها عاطفة.

٤- إذا اكتنفها جملتان مختلفتان بالخبرية والإنشائية والإنشائية هي المقدمة عليها، والخبرية هي المؤخّرة عنها، والسبب للحملة الإنشائية المتقدمة فالجملتان تساويان أسلوب الشرط المحذوف الجواب بتقدم ما يدلّ عليه.

٥- الفرق بين استعمال «إن» و«لما» في إفادة معنى الشرط وبين استعمال «فاء العاطفة السببية» للمعنى نفسه، مثل الفرق بين «إنّما» و«إلّا» في إفادة معنى الحصر؛ فكما أنّ «إنّما» تتصدّر المحصور والمحصور فيه و«إلّا» تتوسّطهما كذلك «إن» و«لما» تتصدّران جملي الشرط والجزاء والفاء تتوسّطهما.

٦- في الفاء العاطفة السببية الداخلة على المضارع خلاف بين النحاة؛ فبعض يجعلها عاطفة وبعض يجعلها رابطة؛ والمرجح أن تكون رابطة؛ بحجة أنّ هذا الأسلوب هو مثل أسلوب المضارع المجزوم بعد النفي أو الطلب؛ فكما أنّ المضارع المجزوم المجرد عن الفاء جواب لشرط مقدّر أو لما قام مقامه أو ما ضمّن معناه، كذلك المضارع في هذا الأسلوب المبحوث عنه هنا جواب لشرط كذلك، وكلا الأسلوبين يُفيد معنى ترتّب ما بعد الفاء على ما قبلها، وإنّما الفرق يأتي من جهة أنّ الفاء تزيد إلى ترتّب الجواب على الشرط معنى التعقيب الذي لا يُستفاد من المضارع المجرد عن الفاء المجزوم بعد الطلب أو النفي.

٧- هذه الأساليب الستة (أحدها بدون الفاء وبالمضارع المجزوم بعد الطلب أو النفي، وبقية بالفاء؛ إمّا مع المضارع المنصوب بعد الطلب أو النفي، وإمّا بين الجملتين بالتفصيل المتقدّم) مع أنّها مشتركة في أصل معنى

الترتب والشرطيّة، فلكلّ منها مقام ليس للآخر، يجب أن يبحث عنها في فنون البلاغة وندع البحث عنه لفرصة أخرى ومقال آخر.

٨- وأخيراً كلّما أمعنا النظر ورؤينا الفكر في اللغة العربيّة وقفنا منها على دقائق معنويّة ولطائف بيانيّة، ومن ثمّ تزداد معرفتنا بسرّ نزول القرآن الكريم بتيك اللغة وذاك اللسان العربيّ المبين.

انتهى بعون الله تعالى.

المراجع والمصادر

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- ابن جنّي، أبو الفتح (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). سرّ صناعة الإعراب، ج ١، تحقيق حسن هندراوي، دمشق: دار القلم.

- ٣- ابن الحاجب، عثمان (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، عمان: دار عمّار، بيروت: دار الجيل.
- ٤- ابن مالك، محمّد بن عبد الله (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، شرح التسهيل (تسهيل الفوائد)، ج ٣، تحقيق: عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد، بيروت: دار الكتب العلميّة.
- ٥- ابن عصفور، علي بن مؤمن (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، المقرب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض، ط ١، بيروت: منشورات محمّد علي بيضون.
- ٦- ابن الناظم، بدر الدين، (بدون سنة الطبع)، شرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيّد محمّد عبد الحميد، بيروت: دار الجيل.
- ٧- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (١٤٠٩هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: حنا الفاخوري، بيروت: دار الجيل.
- ٨- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله. ط ٥، بيروت.
- ٩- الأخفش، سعيد بن مسعدة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، معاني القرآن، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمّد أمين الورد، ج ١، بيروت: عالم الكتب.
- ١٠- الإربلي، علاء الدين بن علي، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، صنعة إميل بديع يعقوب. بيروت: دار النفائس.
- ١١- الأزهري، خالد، (بدون سنة الطبع)، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، بيروت: دار الفكر.
- ١٢- الأشموني، علي بن محمّد (١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م)، منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج ١ و ٣، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ج ١، بيروت: دار الكتاب العربي.

- ١٣- التفتازاني، مسعود بن عمر (١٣٧٤هـ)، شرح المختصر، باهتمام: رضا لطفی ومحمد علي محمدی، مطبعة التوحيد.
- ١٤- التفتازاني، مسعود بن عمر (١٣٧٤هـ)، المطول في شرح تلخيص المفتاح، تهران: المكتبة العلمية الإسلامية.
- ١٥- الخوارزمي، قاسم بن الحسن (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، التخمير (شرح المفصل في صناعة الإعراب)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ١٦- الدسوقي، مصطفى محمد عرفة (بدون سنة طبع)، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ج ١. مصر: مطبعة عبد الحميد أحمد صفي. رضي الدين الأسترابادي، محمد بن الحسن (١٤١٩هـ - ١٩٩١م)، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم وتحقيق: إميل بديع يعقوب. ج ٢، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٧- الزمخشري، محمود بن عمر (بدون سنة الطبع)، الكشاف عن حقائق التنزيه، ج ٣، تهران: انتشارات آفتاب.
- ١٨- السكاكي، يوسف بن أبي بكر (١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م)، مفتاح العلوم، ط ١، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

* * *

- ١- سيويه، عمرو بن بشر (١٤٠٤هـ)، كتاب سيويه، ج ١، قم: نشر أدب الحوزة.
- ٢- الصبّان، محمد بن علي (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٣. بيروت: دار الفكر.

- ٣- العامل، بهاء الدين (١٣٧٣هـ. ش). كتاب الصمدية، (ضمن مجموعة جامع المقدمات)، تحقيق وتعليق: المدرّس الأفغاني. قم: انتشارات هجرت.
- ٤- العكبري، عبد الله بن الحسين (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البحراوي. بيروت: دار الجيل.
- ٥- العليمي الحمصي، يس بن زين الدين (بدون سنة الطبع)، حاشية التصريح على التوضيح، ج ٢، بيروت: دار الفكر.
- ٦- الفاكهي، أحمد بن الجمال (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م)، مجيب النداء إلى شرح قطر الندى، ج ١ - ٢، ط ٢، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- ٧- القوجوي، محمد بن مصطفى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق: إسماعيل مروة. دمشق: دار الفكر. ط ١.